القانون الجنائي الدستوري

الشرعية الدستورية في قانون العقوبات
الشرعية الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية

الدكتور/ أحمد فتحي سرور

دار الأهرام
للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة ٥
١ـ موضوع البحث ٥
٢ـ دور القانون الجنائي في إحداث التوازن بين الحقوق والحريات ، والمصلحة العامة ٩
٣ـ دور الشرعية الدستورية في إحداث التوازن المطلوب ١٢
٤ـ دور المحكمة الدستورية العليا في حماية التوازن بين الحقوق والحريات والمصلحة العامة ١٩
٥ـ البحث ٢١
مقدمة ٢٥
٦ـ قانون العقوبات وحماية الحقوق والحريات ٢٥
٧ـ الحماية الدستورية الجنائية للحقوق والحريات ٢٦
٨ـ الشرعية الدستورية وقانون العقوبات ٢٧
٩ـ التمييز بين الدائرة الدستورية والداشرة التشريعية في قانون العقوبات ٢٨
١٠ـ خطة الدراسة ٢٩
الباب الأول مبدأ الشرعية الجنائية ٣١
١١ـ تمهيد ٣١
الباب الأول الأساس الفلسفى والدستورى للمبدأ ٣٢
١٢ـ نشأة المبدأ ٣٢
١٣ـ فلسفة المبدأ ٣٣
١٤ـ الإنتقادات التي وجهت إلى مبدأ الشرعية الجنائية ٣٤
١٥ـ الأساس الدستوري لمبدأ الشرعية ٣٦
الفصل الثاني الإختصاص التشريعي في المسائل الجنائية ٣٨
١٦ـ تمهيد ٣٨
المبحث الأول مبدأ إنفراد التشريع بالإختصاص في مسائل الحقوق والحريات ٣٩
١٧ـ إنفراد التشريع بتنظيم الحقوق والحريات ٣٩
١٨ـ ما هية مبدأ إنفراد التشريع ٤١
١٩ـ نطاق إنفراد التشريع ٤٢
٢٠ـ التمييز بين الانفراد التشريعي المطلق والانفراد التشريعي النسبي ٤٦
٢١ـ نطاق الانفراد التشريعي في مسائل الحقوق والحريات وفقا للدستور المصرى ٤٨
٢٢ـ أحوال قيام السلطة التنفيذية بأعمال لها قانون القانون (التشريع) ٥٠
٢٣ـ الالتزام بالشرعية الجنائية في الجرائم الدولية ٥٧
المبحث الثاني نطاق إنفراد التشريع في تحديد الجرائم والعقوبات ٦٠
٢٤ـ دور التشريع في تحديد الجرائم والعقوبات ٦٠
٢٥ـ طبيعة وحدود ودور اللائحة في تحديد الجرائم والعقوبات ٦١
٢٦ـ أنواع اللوائح ٦٥
٢٧ـ التمييز بين القواعد الجنائية والقواعد غير الجنائية ٦٨
المبحث الثالث نطاق انفراد التشريع في تحديد الإجراءات الجنائية ٧٣
٢٨ـ مبدأ انفراد التشريع في تحديد الإجراءات الجنائية ٧٣
٣٠ـ عدم صلاحية أن تكون الإجراءات الجنائية بناء على قانون ٧٧
٣١ـ نطاق اختصاص السلطة التنفيذية بتحديد الإجراءات الجنائية في حالة الطوارئ ٨١
الباب الثاني اليقين القانوني ٨٥
٣٢ـ فكرة عامة ٨٥
الفصل الأول عموميات ٨٦
٣٣ـ الأمن القانوني أساس للقين القانوني ٨٦

Scanné avec CamScanner

٣٤ـ نطاق الأمن القانوني ٨٧
الفصل الثاني الصفات الخاصة في النصوص الجنائية ٩١
٣٥ـ (أ) أن تكون النصوص مكتوبة ٩١
٣٦ـ (ب) أن تكون النصوص واضحة محددة ٩٣
٣٧ـ (جـ) تكامل النصوص الجنائية مع القواعد العامة ٩٩
الفصل الثالث التفسير الدقيق للنصوص الجنائية ١٠٢
٣٨ـ القاعدة ١٠٢
٣٩ـ تفسير المحكمة الدستورية العليا للتشريع ١٠٤
٤٠ـ الشك في معرفة إرادة المشرع ١٠٦
٤١ـ مدى سلطة القاضي الجنائي في الالتجاء إلى القياس ١٠٨
الفصل الرابع نطاق تطبيق قانون العقوبات ١١٢
المبحث الأول عدم رجعية قانون العقوبات ١١٢
٤٢ـ فكرة عامة ١١٢
٤٣ـ حماية الحقوق والحريات كأساسلمبدأ عدم الرجعية ١١٤
٤٤ـ شروط تطبيق المبدأ على قواعد التجريم والعقاب ١١٦
٤٥ـ أولاً : أن يكون القانون الجديد أسوأ للمتهم ١١٦
٤٦ـ ثانياً : أن يعمل بالقانون الجديد بأثر رجعي ١١٧
المبحث الثاني رجعية القانون الأصلح للمتهم ١٢١
٤٧ـ أساس المبدأ ١٢١
٤٨ـ معيار القانون الأصلح للمتهم ١٢٢
٤٩ـ تحديد القانون الأصلح للمتهم ١٢٤
٥٠ـ أولاً : نصوص التجريم ١٢٤
٥١ـ ثانياً : نصوص العقاب ١٢٦
٥٢ـ أثر النصوص غير الجنائية ١٢٩
٥٣ـ القانون الذي يجمع بين قواعد في صالح المتهم وأخرى في غير صالحه ١٣٧
٥٤ـ التنازع بين القوانين المتتابعة ١٣٩
٥٥ـ نطاق تطبيق مبدأ عدم الرجعية على قواعد الإجراءات الجنائية ١٣٩
٥٦ـ القوانين المتعلقة بتنفيذ العقوبات ١٤٧
٥٧ـ القواعد المتعلقة بتقادم العقوبة ١٤٧
٥٨ـ أثر القانون الأصلح للمتهم ١٤٨
٥٩ـ حالة القانون الصادر قبل الحكم النهائي : البات ١٥٠
٦٠ـ حالة القانون الصادر بعد الحكم النهائي : البات ١٥١
٦١ـ استثناء القوانين المؤقتة ١٥٢
٦٢ـ أثر القانون المؤقت ١٥٤
الباب الثالث التجريم والعقاب في ضوء الضرورة الاجتماعية التناسب ١٥٦
تمهيد ١٥٦
الفصل الأول عموميـــــات ١٥٧
٦٣ـ التوازن بين التجريم والعقاب وحماية الحريات ١٥٧
٦٤ـ الضرورة الاجتماعية والتناسب لتحقيق التوازن المطلوب ١٥٨
الفصل الثاني ماهية الضرورة والتناسب ١٦٢
٦٥ـ المفهوم التقليدى للضرورة الاجتماعية والتناسب ١٦٢
٦٦ـ المفهوم الوضعى للضرورة والتناسب ١٦٥
٦٧ـ تطور مفهوم الضرورة والتناسب في السياسة الجنائية ١٦٧

Scanné avec CamScanner

٦٨ـ مراعاة الضرورة في مجالات التجريم والعقاب ، وتدابير منع الجريمة ١٧٣
٦٩ـ الرقابة الدستورية على الضرورة والتناسب ١٧٦
٧٠ـ المعيار الدستوري للتناسب ١٨٥
٧١ـ التناسب في إطار مبدأ المساواة أمام القانون ١٨٩
٧٢ـ الدستور كعامل لتوجيه المشرع الجنائي نحو الضرورة في التجريم ١٩١
٧٣ـ تطبيقات الرقابة الدستورية على المشرع في سلطته في التجريم ١٩٤
٧٤ـ مبادئ حاكمة ١٩٨
الباب الرابع ضمانات الحقوق والحريات في مواجهة التجريم والعقاب ٢٠٠
٧٥ـ فكرة عامة ٢٠٠
الفصل الأول الفعل – أو الامتناع – هو مناط التجريم ٢٠١
٧٦ـ الأهمية الدستورية للفعل محل التجريم ٢٠١
٧٧ـ تطبيقات ٢٠٢
٧٨ـ جواز تحديد الفعل المادي من خلال ضابط عام لا يجهل مضمونه أو يثير اللبس حول حقيقته ٢٠٥
الفصل الثاني شخصية المسئولية الجنائية ٢٠٨
٧٩ـ تمهيد ٢٠٨
المبحث الأول القيمة الدستورية لمسئولية الجانى عن فعله الشخصى ٢٠٩
٨٠ـ أهمية الإسناد المادى للفعل ٢٠٩
٨١ـ السلطة التقديرية للمشرع في تحديد الأفعال الشخصية المنسوبة إلى المجرم ٢١١
٨٢ـ أهمية قيام علاقة السببية في توافر شخصية المسئولية ٢١٢
٨٣ـ عدم دستورية المسئولية عن فعل الغير ٢١٧
المبحث الثاني القيمة الدستورية لمسئولية الجانى عن إرادته الآثمة ٢٢٤
٨٤ـ ما هيتها ٢٢٤
٨٥ـ مضمون حرية الإرادة ٢٢٦
٨٦ـ اشتراط الإثم في الإرادة الحرة ٢٣٠
٨٧ـ خلاصة عامة ٢٣٥
الفصل الثالث عدم جواز المساس بجوهر الحقوق والحريات ٢٣٦
٨٨ـ المبدأ ٢٣٦
٨٩ـ حدود التجريم عند ممارسة الحقوق والحريات ٢٣٦
٩٠ـ القيمة الدستورية لأسباب الإباحة ٢٣٨
٩١ـ الحصانة البرلمانية الموضوعية ٢٤٥
٩٢ـ العقوبات التي لا تتفق مع المبدأ ٢٤٧
٩٣ـ عقوبات تستمد حدود مشروعيتها من الدستور ٢٤٨
٩٤ـ عقوبات لا تتفق مع نص صريح في الدستور ٢٥١
الفصل الرابع شخصية العقوبة وتناسبها ٢٥٢
٩٥ـ ارتباط شخصية العقوبة بكل من شخصية المسئولية ، وتأسيس العقاب على الضرورة والتناسب ٢٥٢
٩٦ـ القيمة الدستورية لتفريد العقوبة ٢٥٣
٩٧ـ عناصر تفريد العقوبة ٢٥٨
٩٨ـ مدى تقرير المسئولية الجنائية للشخص المعنوى ٢٦١
٩٩ـ مدى دستورية المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٢٦٣
تمهيـــــد ٢٦٩
مقدمة ٢٧١
١٠٠ـ الهدف من قانون الإجراءات الجنائية ٢٧١
١٠١ـ قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات ٢٧٣

Scanné avec CamScanner

١٠٢ـ المركز القانوني للحقوق والحريات في الإجراءات الجنائية ٢٧٤
١٠٣ـ دور قانون الإجراءات الجنائية في إحداث التوازن بين الحقوق والحريات والمصلحة العامة ٢٧٦
١٠٤ـ تطور حماية الحقوق والحريات في قانون الإجراءات الجنائية المصري ٢٧٧
١٠٥ـ الشرعية الدستورية وقانون الإجراءات الجنائية ٢٨٤
الباب الأول الأصل في المتهم البراءة ٢٨٥
الفصل الأول أساس أصل البراءة وطبيعته ٢٨٥
١٠٦ـ أصل البراءة حق يحميه الدستور ٢٨٥
١٠٧ـ تاريخـه ٢٨٧
١٠٨ـ الأساس الدستوري لأصل البراءة ٢٩٠
١٠٩ـ الاعتراضات الموجهة إلى أصل البراءة ٢٩٢
١١٠ـ الرد على الاعتراضات ٢٩٣
١١١ـ طبيعة أصل البراءة ٢٩٤
الفصل الثاني نطاق أصل البراءة ٢٩٨
١١٢ـ مضمون أصل البراءة ٢٩٨
١١٣ـ الدور المزدوج لأصل البراءة ٣٠١
١١٤ـ (أ) أصل البراءة قاعدة من قواعد الخصومة الجنائية ٣٠١
١١٥ـ (ب) أصل البراءة قاعدة من قواعد الإثبات الجنائي ٣٠٢
١١٦ـ نطاق أصل البراءة ٣٠٣
١١٧ـ (أولاً) النطاق الشخصي ٣٠٣
١١٨ـ (ثانياً) النطاق الإجرائي ٣٠٤
الفصل الثالث الحقوق والالتزامات المترتبة على أصل البراءة ٣٠٥
المبحث الأول حقوق المتهم ٣٠٦
١١٩ـ التزام النيابة العامة بالإثبات ٣٠٦
١٢٠ـ عبء نفى أسباب الإباحة وموانع المسئولية وموانع العقاب ٣٠٨
١٢١ـ عدم دستورية قرائن الإثبات ٣١٠
١٢٢ـ عدم دستورية قرائن مخالفة لأصل البراءة في القانون المصري ٣١٣
١٢٣ـ الحماية القضائية داخل الخصومة الجنائية ٣٢٠
١٢٤ـ الحماية القضائية لأصل البراءة خارج نطاق الخصومة الجنائية ٣٢١
المبحث الثاني الالتزامات التي تقع على المحكمة ٣٢٤
١٢٥ـ ماهيته ٣٢٤
١٢٦ـ تكامل اليقين القضائي مع اليقين القانوني ٣٢٥
٢ـ الشك يفسر لمصلحة المتهم ٣٢٧
١٢٧ـ مدلول المبدأ ٣٢٧
١٢٨ـ نطاق المبدأ ٣٢٩
الباب الثـــاني الضمان القضائي في الإجراءات الجنائية ٣٣٢
الفصل الأول ماهية الضمان القضائي في الإجراءات الجنائية ٣٣٢
المبحث الأول عموميـــــات ٣٣٢
١٢٩ـ الأهمية الدستورية للضمان القضائي ٣٣٢
١٣٠ـ السلطة القضائية وسيادة القانون ٣٣٦
١٣١ـ القضاء كحارس للحريات ٣٣٩
١٣٢ـ السلطة القضائية في المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير العالمية ٣٤١
١٣٣ـ السلطة القضائية والهيئات القضائية ٣٤٣
المبحث الثاني الضمان القضائي في الإجراءات الجنائية ٣٤٨

Scanné avec CamScanner

١٢٤ـ الضمان القضائي في الدعوى الجنائية ٣٤٨
١٢٥ـ الحق في إقامة الدعوى الجنائية لغير النيابة العامة ٣٥٠
١٢٦ـ انقضاء الدعوى الجنائية بإرادة الخصوم ٣٥٣
١٢٧ـ السيادة القضائية الوطنية ٣٥٧
الفصل الثاني المتطلبات العامة للضمان القضائي ٣٦٢
١٢٨ـ تحديدها ٣٦٢
المبحث الأول استقلال القضاء ٣٦٥
١٢٩ـ المبدأ ٣٦٥
١٤٠ـ الصلاحية المهنية للقاضي ٣٦٦
١٤١ـ حصانة القضاء ٣٧٢
١٤٢ـ (أولا) بالنسبة إلي الحصانة الوظيفية ٣٧٢
١٤٣ـ (ثانياً) بالنسبة إلى الحصانة المكانية ٣٧٧
١٤٤ـ إسهام الشعب في إقامة العدالة ٣٧٩
١٤٥ـ نطاق استقلال النيابة العامة ٣٨١
المبحث الثاني حيدة القضاء ٣٨٧
١٤٦ـ ماهيته ٣٨٧
١٤٧ـ حياد النيابة العامة ٣٩٠
١٤٨ـ مبدأ الفصل بين وظائف القضاء الجنائي ٣٩١
١٤٩ـ القيمة الدستورية لمبدأ الفصل بين وظائف القضاء الجنائي ٣٩٤
المطلب الثاني الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق الابتدائي ٣٩٦
١٥٠ـ مدى حتمية مرحلة التحقيق الابتدائي ٣٩٦
١٥١ـ مدى اشتراط أن ينهض قاض بالتحقيق الابتدائي ٣٩٧
١٥٢ـ تأكيد الضمان القضائى في التحقيق الابتدائى ٤٠١
المطلب الثالث الفصل بين وظيفة الحكم ووظيفتي الاتهام والتحقيق الابتدائى ٤٠٥
١٥٣ـ الفصل بين وظيفة الحكم ووظيفة الاتهام ٤٠٥
١٥٤ـ الفصل بين وظيفة الحكم ووظيفة التحقيق الابتدائى ٤٠٩
المطلب الثالث القضاء الطبيعي ٤١٣
تمهيد ٤١٣
١٥٥ـ الشروط الواجب توافرها في القضاء الطبيعي ٤١٤
١٥٦ـ المحاكم ذات الاختصاص الخاص ٤٢٠
١٥٧ـ المحاكم الاستثنائية (غير العادية) ٤٢٢
١٥٨ـ القضاء (السياسي) ٤٢٤
١٥٩ـ النظام الإجرائي لمحاكمة الوزراء ٤٢٩
الباب الثالث المحاكمة المنصفة ٤٣٤
الفصل الأول نظام المحاكمة المنصفة ٤٣٤
١٦٠ـ تمهيد ٤٣٤
١٦١ـ الهدف من المحاكمة المنصفة ٤٣٥
١٦٢ـ وسائل المحاكمة المنصفة ٤٤٢
١٦٣ـ تحديد الضمانات في المحاكمة المنصفة ٤٤٦
الفصل الثاني الضمانات العامة للمحاكمة المنصفة ٤٤٨
١٦٤ـ نطاقها ٤٤٨
المبحث الأول مبدأ المساواة (المساواة في الأسلحة) الوسائل (بين أطراف الخصومة) ٤٤٩
١٦٥ـ مبدأ المساواة ٤٤٩

Scanné avec CamScanner

١٦٦ـ المساواة في الأسلحة بين أطراف الخصومة ٤٥٤
١٦٧ـ مراعاة المصلحة العامة في إطار التوازن بين أطراف الخصومة ٤٦١
١٦٨ـ التمييز بين التوازن بين حقوق الخصوم والمساواة أمام القضاء ٤٦٢
١٦٩ـ (أ) تفريد العقوبة والمساواة أمام القضاء ٤٦٣
١٧٠ـ (ب) المحاكم الجنائية الخاصة والمساواة أمام القضاء ٤٦٥
المبحث الثاني مبدأ الحرية الشخصية ٤٧١
١٧١ـ تمهيد ٤٧١
١٧٢ـ (أولاً): سلامة الجسم ٤٧٣
١٧٣ـ (ثانياً): الحق في حرية التنقل ٤٧٦
١٧٤ـ الضمانات الدستورية للمساس بحرية التنقل ٤٧٦
١٧٥ـ الضمانات القانونية للمساس بحرية التنقل ٤٨١
١٧٦ـ في الحبس الاحتياطي ٤٨٣
١٧٧ـ (ثالثاً) الحق في الحياة الخاصة ٤٨٩
١٧٨ـ الضمانات الدستورية للمساس بالحق في الحياة الخاصة ٤٩٣
١٧٩ـ الضمانات التي أوردها القانون ٤٩٨
المبحث الثالث حقوق الدفاع ٥٠٢
١٨٠ـ القيمة الدستورية لحق الدفاع ٥٠٢
١٨١ـ (أولاً) الإحاطة بالتهمة وأدلتها ٥٠٥
١٨٢ـ (ثانياً) مبدأ المواجهة (le principe de la contradiction) ٥٠٥
١٨٣ـ (ثالثاً) حق المتهم في إبداء أقواله بحرية ٥٠٧
١٨٤ـ (رابعاً) الحق في الاستعانة بمدافع ٥٠٩
١٨٥ـ (خامساً) كفالة محام عن المتهم بجناية ٥١٣
المبحث الرابع سرعة المحاكمة ٥١٨
١٨٦ـ أسانيد الضمان الدستوري ٥١٨
١٨٧ـ مجالات سرعة المحاكمة ٥٢٠
١٨٨ـ جزاء الإخلال بضمان سرعة المحاكمة ٥٢٢
١٨٩ـ عدم تقادم الدعوي الجنائية في جرائم المساس بالحقوق والحريات الدستورية ٥٢٥
الفصل الثالث الضمانات الخاصة بمرحلة (المحاكمة) ٥٢٦
المبحث الأول علانية إجراءات المحاكمة ٥٢٧
١٩٠ـ ماهيتها ٥٢٧
المبحث الثاني لا عقوبة بغير حكم قضائي ٥٢٩
١٩١ـ ماهية الضمان ٥٢٩
١٩٢ـ الضمان القضائي في التدابير المانعة ٥٣١
١٩٣ـ تحقيق العدالة الجنائية بغير محاكمة ٥٣٣
١٩٤ـ قرارات النيابة العامة في منازعات الحيازة ٥٤٧
المبحث الثالث تسبيب الأحكام ٥٤٨
١٩٥ـ ما هيته ٥٤٨
المبحث الرابع عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد أكثر من مرة واحدة ٥٥٠
١٩٦ـ الأساس الدستوري ٥٥٠
١٩٧ـ مجال الضمان ٥٥٣
المبحث الخامس ضمان تنفيذ الحكم ٥٥٦
١٩٨ـ تنفيذ الحكم كمرحلة في المحاكمة المنصفة ٥٥٦
١٩٩ـ الضمانات الواجب توافرها عند تنفيذ العقوبة ٥٥٨

Scanné avec CamScanner

٢٠٠ـ الضمانات الدستورية لتنفيذ العقوبة في مصر ٥٥٩
الفصل الرابع الرقابة القضائية على احترام ضمانات المحاكمة (المنصفة) ٥٦٠
٢٠١ـ فكرة عامة ٥٦٠
المبحث الأول الرقابة على صحة الإجراءات الجنائية ٥٦٢
٢٠٢ـ نطاق الرقابة ٥٦٢
٢٠٣ـ الجزاء الإجرائي كأداة للرقابة القضائية ٥٦٢
٢٠٤ـ علاقة المشروعية بين الحكم بالإدانة والإجراءات التي بنى عليها ٥٦٣
٢٠٥ـ (أولاً) المشروعية الإجرائية ٥٦٥
٢٠٦ـ (ثانياً) عدم المشروعية الإجرائية ٥٦٩
٢٠٧ـ (أ) في إطار سياسة التوسع في أسباب البطلان ٥٧٠
٢٠٨ـ (ب) في إطار سياسة التضييق من أسباب البطلان ٥٧١
٢٠٩ـ (ثالثاً) رابطة السببية بين الإجراء وبين الحكم الصادر بالإدانة ٥٧٥
٢١٠ـ النتائج المترتبة على علاقة المشروعية بين الحكم بالإدانة والإجراءات التي بنى عليها ٥٧٨
المبحث الثاني الرقابة القضائية من خلال الطعن ٥٧٩
٢١١ـ تمهيد ٥٧٩
٢١٢ـ مدى الأهمية الدستورية لقاعدة ازدواج درجة التقاضي ٥٧٩
٢١٣ـ مدى الأهمية الدستورية للطعن بالنقض ٥٨٤
الباب الرابع الضمانات الدستورية للإجراءات الجنائية في الظروف الاستثنائية ٥٨٨
٢١٤ـ تمهيد ٥٨٨
الفصل الأول أساس الظروف الاستثنائية ٥٩٠
ترتكز الظروف الاستثنائية على أساسين : ٥٩٠
أولهما ، فلسفي . وثانيهما ، دستوري ٥٩٠
٢١٥ـ الأساس الفلسفي (الضرورة) ٥٩٠
٢١٦ـ الأساس الدستوري ٥٩٢
الفصل الثاني نطاق الضمانات الدستورية للإجراءات الجنائية في الظروف الاستثنائية ٥٩٩
المبحث الأول نطاق الشرعية الدستورية في ضوء الظروف الاستثنائية ٥٩٩
٢١٧ـ المشكلة موضوع البحث ٥٩٩
٢١٨ـ مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية ٦٠٠
٢١٩ـ المعيار الدولي لمراعاة الظروف الاستثنائية ٦٠٤
٢٢٠ـ حدود التناسب بين الظروف الاستثنائية والتدابير المقررة لها ٦٠٥
المبحث الثاني نطاق الضمانات الدستورية في الظروف الاستثنائية ٦٠٦
٢٢١ـ نطاق ضمان أن الأصل في المتهم البراءة ٦٠٦
٢٢٢ـ نطاق ضمان القضاء هو الحارس الطبيعي في الإجراءات الجنائية ٦٠٦
٢٢٣ـ نطاق ضمانات المحاكمة المنصفة ٦١١

Scanné avec CamScanner